معاقبة «أونروا» ردّاً على حكم لاهاي

حسن مدن

حتى قبل إصدار محكمة العدل الدولية حكمها في الدعوى المرفوعة من جنوب أفريقيا حول الإبادة الجماعية في غزّة، وصف المختصّون من أهل القانون الدفاع الإسرائيلي أمام المحكمة «بالركاكة والضعف»، فيما جاءت مرافعة جنوب أفريقيا «متماسكة ومتينة وحُضّر لها جيّداً بالوثائق والصور والفيديو والشهادات والقوانين، ومبنية على حجج قويّة»، أي أن ما انتهت إليه المحكمة من قرارات، في السادس والعشرين من يناير/ كانون الثاني الماضي، باتخاذ إجراءات مؤقتة لتفادي التمادي في الجرائم الجارية كان مرجّحاً، حين لم تأخذ على محمل الجدّ دفاع الفريق القانوني لإسرائيل القائم على المطالبة بإسقاط القضية، بزعم عدم توفّر شروطها، وتسويغ العدوان على غزّة بوصفه «دفاعاً» عن النفس ضد «حماس» والمنظّمات الفلسطينية الأخرى التي وصفها بـ«الإرهابية».

شكّل القرار صفعة لإسرائيل، ولداعميها في الغرب، فنحن إزاء حكم قضائي محايد، صدر عن هيئة قضاة ينتمي كثيرون منهم، إن لم تكن غالبيّتهم، إلى بلدان غربية داعمة لإسرائيل في عدوانها، وفي مقدّمتهم رئيسة المحكمة أميركية الجنسية، التي انتصرت للضمير ومنطق العدالة، ولم يجد هذا الكيان وداعموه ردّاً على الحكم وإعاقة لتنفيذ بنوده سوى افتعال معركتهم مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، حيث أعلنت 12 دولة غربية، بينها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وإيطاليا وبريطانيا وفنلندا وألمانيا وهولندا وفرنسا ورومانيا والنمسا، بالإضافة إلى اليابان، قراراً يقضي بتعليق المساعدات المالية للوكالة، بعد ترويج مزاعم بضلوع بعض موظفيها في هجمات «حماس» في 7 أكتوبر، وفق تقارير إسرائيلية لا يمكن الاعتداد بصدقيّتها.

تعليق المساعدات للوكالة المذكورة مسعى مكشوف للتحايل على قرارات المحكمة التي طالبت بإيصال المساعدات إلى قطاع غزّة الحاصر والمُعتدى عليه وعلى سكّانه، علماً أن «أونروا» تأسّست لمساعدة الفلسطينيين بعد قيام دولة الاحتلال عام 1948، وبدأت عملياتها في مايو/ أيار 1950، لتقديم الرعاية «لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني منتشرين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزّة، وتشمل خدماتها التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي والقروض الصغيرة والاستجابة لحالات الطوارئ في أوقات النزاع المسلح».

ليس افتعال إسرائيل المشكلات مع «أونروا» جديداً، فهناك تاريخ حافل من مساعي تل أبيب لإعاقة الوكالة عن أداء مهامّها الإنسانية، ومضاعفة معاناة الشعب الفلسطيني، خصوصاً في منعطفات الحروب، كالحرب غير المسبوقة في غزّة وتمادي دولة الاحتلال في بطشها، وهذا ما شهدت به محلّلة بارزة في مجموعة الأزمات الدولية مختصّة بالشأن الإسرائيلي مؤكّدة أن «إسرائيل قالت قبل أسابيع إنها تريد خروج الوكالة من غزّة، وبادت على بناء قضية ضدّها منذ مدة طويلة»، فجاءت المعركة الحالية كمحاولة لتنفيذ ذلك، وصرف الانتباه عن الحكم الصادر في لاهاي الذي أغاظ المحتلّين.

«مأزق» المجتمع المدني العربي اليوم

محمد أبو رمان

أحد أكبر الخاسرين والمتضرّرين اليوم من الحرب على غزّة المجتمع المدني العربي، إذ تطرح عليه الحرب الحالية أسئلة متعدّدة، على صعيد القيم والدور والأجندة، بصورة غير مسبوقة سابقاً، ومردّ ذلك الانحياز الكبير والسافر للولايات المتحدة وأغلب الدول الغربية للعدوان الإسرائيلي، وتجاهل كامل لكل قيم حقوق الإنسان والحرّيات والقيم الإنسانية والأخلاقية والديمقراطية في التعامل مع ملفّ «الإبادة الجماعية» في غزّة.

لربما يتجاوز المجتمع المدني هذه الأزمة الكبيرة، بعد نهاية الحرب على غزّة بالتدريج، لكنه سيبقى يعاني من آثارها بصورة كبيرة وجوهرية فترة طويلة؛ ما يعود إلى أسباب عديدة، ثلاثة منها رئيسية: يتمثل الأول في العضلة الأخلاقية، إذ تتلقّى أغلب مؤسّسات المجتمع المدني تمويلاً من الغرب، سواء على صعيد الحكومات، أو حتى المؤسّسات المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أو المؤسسات الدولية والإقليمية، وهذه معضلة أخلاقية، فهذه المؤسّسات والجهات والدول انحازت للعدوان الإسرائيلي، وتخلّت عن كل ما يتعلق بالقيم التي دعمت مؤسّسات المجتمع المدني لتحقيقها في مجتمعاتها.

ويرتبط السبب الثاني بسؤال المصداقية؛ فالقيم التي تتبنّاها أغلب مؤسّسات المجتمع المدني العربي الحالية تقوم على التقاطع الواضح مع القيم الديمقراطية والليبرالية، وأجندات حقوق الإنسان، والحرّيات الإعلامية والعامة، وغيرها من ملفّات متعلقة بهذا المجال المشتبك مع المجتمع المدني والثقافة الغربية، وتتعرّض هذه المنظومة بأسرها اليوم لاختبار المصداقية والشك لدى أغلب فئات المجتمع العربي التي رأت بأمّ عينيها زيف الدعاوى الأميركية والغربية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، عندما يتعلق الأمر بالإنسان العربي، فمن الواضح أنّها تأتي ضمن أدنى اهتمامات الحكومات الغربية. في المقابل، نجد أنّ خطاب «صدام الحضارات» طغى على جيل الشباب في العالم الإسلامي اليوم، وهو يشاهد هذا الانحياز الكامل للغرب، خصوصاً من الولايات المتحدة، واستدعاء المسؤولين اليمينيين الإسرائيليين والأميركيين رموز وخطابات دينية لتبرير الموقف الإسرائيلي ودعمه بصورة كبيرة، بغضّ الطرف تماماً عن حجم المعاناة الإنسانية الهائلة في غزّة.

السبب الثالث، الانكشاف الاستراتيجي، إذ طالما اتّكأت مؤسّسات المجتمع المدني على قلق الدولة العربية من ردات الفعل الأميركية والغربية لأي انتهاكات لأجندة حقوق الإنسان والحرّيات العامة، وما يتعلق ببعض ملفات الديمقراطية، وهي الأجندة التي تراجعت أهميتها بصورة كبيرة ضمن السياسات الأميركية والغربية تجاه العالم العربي والإسلامي، منذ مجيء إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض، وتجديد الصفقة التاريخية مع «الأنظمة السلطوية» العربية، وصعود الاتجاهات اليمينية الشعبوية عموماً في دول عربية وأوروبية عديدة. مع ذلك، بقي هنالك خلال الأعوام الماضية اهتمام من مؤسّسات أميركية وغربية ببعض ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، أما اليوم فمع الحرب على غزّة، فواضحٌ أنّ هذا الاهتمام تراجع إلى أدنى مستوى، إن لم يكن تبخّر بالكلية من الاهتمامات من السياسات الأميركية والغربية عموماً.

أكثر الأطراف شماتة بمؤسّسات المجتمع المدني، وأقصد هنا التي تحمل رسالة سياسية مرتبطة بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، هي الحكومات العربية، التي طالما اتّهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هذه المؤسّسات والعاملين في هذا الحقل بالعمل لصالح السفارات الغربية، وربما وصلت بعض الخطابات والنقاشات الداخلية إلى وصمهم بالعمالة والخيانة، وعملت على تشويه صورة هذه المؤسسات والربط بينها وبين الأجندات والخطابات الغربية، وهو الأمر الذي استثمرته، وستعمل على ذلك في المرحلة المقبلة.

كتبت الباحثة الشابة، ميرنا السرحان، قبل أيام مقالاً مهماً (نشره الموقع الإلكتروني لمعهد السياسة والمجتمع) عن أزمة القيم والحريات الأكاديمية في عقر دار الغرب، وفي مصنع الإنتاج المعرفي ومركز تأطير القيم الديمقراطية والليبرالية، والمقصد الجامعات الغربية والأميركية نفسها، مستشهدة بالتوترات والأزمات المتلاحقة التي دخلت بها هذه الجامعات والأكاديميين، نتيجة الموقف من الحرب على غزّة، وهي أزمة تصيب ليس فقط السياسات الغربية تجاه المنطقة العربية، بل المركز الأساسي لإنتاج القيم الديمقراطية وادّعاءات الحرّيات الأكاديمية نفسها!

في أوهام التعويل على تحوّل الرأي العام الغربي

عبد الرحمن حللي

تداولت وسائل إعلام عربية، ولا تزال، نتائج استطلاع للرأي نشرته صحيفة جيروزاليم بوست أظهرت أن أغلبية من الشباب الأميركيين من الفئة العمرية بين 18 و24 عاماً تتبنّى مواقف غير داعمة لإسرائيل، بل مناهضة لها أحياناً. وذلك استناداً إلى الاستطلاع الذي أجراه معهد هاريس ومركز الدراسات السياسية الأميركية في جامعة هارفارد في 13- 14 ديسمبر/ كانون الأول 2024 وشمل نحو ألفي ناخب أميركي من فئات عمرية مختلفة، وركزت الصحيفة من نتائج الاستطلاع بالتحديد على أن 51% من الشباب من هذه الفئة يعتقدون أن الحل طويل المدى للصراع الإسرائيلي الفلسطيني «إنهاء إسرائيل وتسليمها لحماس والفلسطينيين»، وتم تناقل هذه النتيجة على نطاق واسع ومن شخصيات بارزة (منهم أمين عام حزب الله حسن نصرالله في أحد خطاباته) والتعويل عليها، وأن هذا التحوّل في رأي الشباب هو نتيجة «طوفان الأقصى»، وأغفلت الصحيفة إياها تفاصيل أخرى أهم في نتائج الاستبيان نفسه، وكذا مَن نقل عنها تلك النتيجة، وظلت الصحيفة التي ألقت الضوء على تلك النتيجة المنقّاة هي المرجع الوحيد الذي يحال إليه رغم أن تقرير نتائج الاستطلاع (70 صفحة) متاح لمن أراد الاطلاع عليه على موقع المؤسسة التي أنجزته، وهذا أدى إلى ترويج سردية الصحيفة وما أرادت إبرازه تحديداً، وإغفال النتائج الأخرى، بل وحيثيات الاستطلاع وطبيعة الأسئلة الأخرى التي تقلل من أهمية هذه النتيجة البارزة التي تبعث الوهم للعرب وتبث الفزع لدى الإسرائيليين.

لا يقصد هذا المقال نفي وجود تحوّلات ضئيلة ونسبية في الرأي العام الغربي والعالمي تجاه قضايا عالمية مختلفة، ومنها القضية الفلسطينية، فضلاً عن انتعاش أقصى اليمين في الغرب وأقصى اليسار (بنسبة أقل) في السنوات الأخيرة، فإن هذه التحولات في الرأي العام شأن طبيعي تقتضيه مساحة الحرية الفردية وحرية التعبير المتاحة في الغرب، والتي تتيح للأفراد الوصول إلى المعلومات، حتى التي تحجبها عمداً وسائل الإعلام الغربية، فيفضل «وسائل الاتصال الاجتماعي» لم تعد وسائل الإعلام الغربية، رغم هيمنتها، المصدر الوحيد، وإن كانت هي الغالب والمسيطر. إنما الذي أود التنبيه إليه أمران، الأول محدودية تأثير الرأي العام في القرارات الكبرى والاستراتيجية للدول الغربية، ومنها الموقف من القضايا الخارجية كالقضية الفلسطينية ودعم إسرائيل، بل وحتى الحروب نفسها، فليس بعيداً عن الذاكرة حجم الاحتجاجات الغربية الشعبية والرسمية ضد غزو العراق، والتي عمّت ساحات العواصم الغربية والعالمية حينها بما فيها أميركا وبريطانيا، وكانت حكومات غربية كثيرة ضد الحرب نفسها، ومع ذلك لم يحُل ذلك دون غزو العراق، والأمثلة كثيرة عن محدودية تأثير رأي الجماهير طالما كان رأيهم في قضايا لا تتزل أثراً فعلياً في صناديق الاقتراع.

رغم عدم تخصّصي في الدراسات الميدانية، فإن ما أفهمه، ويبدو من الأمور المعهودة، أن قراءة نتائج أي استطلاع للرأي (عندما يكون موضوعياً وبريئاً) ينبغي أن تُبنى على تصوّر شامل عن العيّنة المشاركة فيه من حيث عددها وتمثيلها الشريحة التي تعبر عنها، وكذا كيفية صياغة الأسئلة ومدى موضوعيتها، وطريقة توجيه الأسئلة لهم، ومقارنة إجابات بعض الأسئلة بإجابات أسئلة أخرى لما قد تكشف عنه من تناقض، أو نسبية الجواب أو عشوائيته، ونحو ذلك مما من شأنه أن يتبادر لمن يقرأ كل الأسئلة وكل النتائج، والأهم ما يمكن أن يكشف عنه الاستطلاع نفسه من نية مصممه لتوجيه الإجابات في اتجاهات محدودة دون غيرها.

لدى تتبع تفاصيل الاستطلاع المحال إليه نقرأ في مقدّمته أنه تم إجراؤه عبر الإنترنت داخل الولايات المتحدة الولايات من 13 إلى 14 ديسمبر/ كانون الأول من بين 2034 من المسجلين لدى Harris Poll وHarrisX، الجهتين المتخصصتين بأبحاث الرأي العام وتحليلاتها، وتتبع مشاعر البالغين الأميركيين وسلوكياتهم ودوافعهم، وقد جاء في مقدمة التقرير أنه تم تمييز النتائج بحسب العمر والجنس والمنطقة والبلد، والعرق/الإثنية، والحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة، والدخل، والتوظيف والتعليم والحزب السياسي

> على الجهات العربية والمؤسّسات السياسية المعنية بمعرفة توجهات الرأي العام الغربي وصناعته أن تقيس بنفسها هذه الآراء وتحللها وتبني عليها

والأيديولوجية السياسة حيثما كان ذلك ضرورياً، لكن أيّا من هذه المعطيات غير العمر لم يتم تمييزها بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالحرب على غزة، وتم إبهام كل شيء عنهم رغم أهميته، فلا ندري كم عدد المستطلعة آراؤهم من الشريحة العمرية الشابة (18- 24 سنة)، من بين 2034 مشاركا، وهل هي شريحة معتبرة من حيث العدد حتى تعد تحولاً في اتجاهات الشباب، وما هي خلفياتهم العرقية والسياسية والحزبية، ليست معرفة هذه التفاصيل ضرورية، فلم أهملها التقرير؟! ولمعرفة حجم إحاطة المستطلعة آراؤهم بالقضية الفلسطينية والتي طرحت بعنوان «إسرائيل» من بين قضايا أخرى، كانت في آخر القائمة، وتحظى باهتمام 2% فقط من بين جميع المشاركين في الاستبيان، ما يعني أن نحو 40 شخصاً فقط (بمن فيهم الشباب) لديهم اهتمام بالقضية، وبالتالي يمكن أن تكون إجاباتهم مبنية على معلومات ومواقف مسبقة وليست عشوائية أو متأثرة بوسائل الإعلام، هذه الأكثرية من الشباب المشار إليها لا يتجاوز عددها مع جميع شرائح الفئات العمرية المصنّفة ممن إجاباتهم متشابهة 19% من جميع المشاركين في الاستبيان، وهي النسبة نفسها ممن يؤيدون «حماس» ويؤيدون إنهاء إسرائيل في المستقبل لصالحها حلاً طويل الأمد في سؤال يبدو افتراضيًا، حسب الاستبيان.

لكن هذه الشريحة الشبابية (18- 24 سنة) المحتفى بها عربيًا يصدّق 76% منهم أن مقاتلي «حماس» ارتكبوا يوم 7 أكتوبر جرائم الاغتصاب وغيرها من الجرائم ضد المرأة، ويرى 81% أن على الجماعات الحقوقية أن تدين «حماس صراحة لارتكابها جرائم الاغتصاب وغيرها من الجرائم ضد النساء، ويرى 80% منهم (18- 24 سنة) أن من حقّ إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضد الإرهاب بشّنّ غارات جوية على أهداف بشكل مكثف على المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان مع تحذيرات لهؤلاء المواطنين. ويرى 40% من الشريحة الشبابية إياها أن إسرائيل لا ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين، وأنها تحاول الدفاع عن نفسها فقط والقضاء على «حماس»، ويرى 70% من الشريحة نفسها أن إسرائيل تحاول تجنّب وقوع إصابات بين المدنيين، ويرى 73% منهم أيضًا أن على رؤساء الجامعات الذين جرى استجوابهم بشأن مظاهرات في جامعاتهم صُنّفت معادية للسامية، أن يستقيلوا من مناصبهم.

لعيّنة الشباب المجهول عددها في الاستطلاع، وطبيعة إجابات الفئة نفسها عن أسئلة أخرى صيغت بعناية، لا تسمحان بما يروجه الإعلام العربي من وجود تحوّل مهم في رأي الشباب الأميركي تجاه القضية الفلسطينية أو الحرب على غزّة، ومن التضليل بمكان ترويج مؤشرات عددية على أنه تحوّلات مهمة يمكن البناء عليها، وحتى لو كانت حقائق وبأضعاف هذه النسب، فإن التجارب لا تشير إلى تأثيرها الفعلي. وعلى الجهات العربية والمؤسّسات السياسية المعنية بمعرفة توجّهات الرأي العام الغربي وصناعته أن تقيس بنفسها هذه الآراء وتحللها وتبني عليها، ويستغرب الا توجد جهة تقوم بذلك، ونظائره من الدراسات مما ينبغي أن يجري وفق أسس علمية، لا أن تروّج سردية موهومة ومغرضة صيغت على معلومة صحيحة من حيث المبدأ، لكنها لا تصلح للبناء عليها.

(أكاديمي سوري في برلين)

الهدنة ومسار الحرب

حسام كنفاني

يعيش مئات آلاف الغزيين اليوم على وقع الحديث المتصاعد عن احتمال التوصل إلى اتفاق يوقف الحرب، على الأقل لفترة مؤقتة طويلة نسبياً، في إطار صفقة تبادل أسرى بين «حماس» ودولة الاحتلال. لا شيء مضموناً بعد في هذا السياق، بانتظار المداخلات والموافقات والشروط المتبادلة التي يتولى الوسطاء نقلها، لكن القابعين اليوم تحت نير آلة القتل الإسرائيلية يمنون النفس بأخبار إيجابية تعيد إلى غزة، أو ما تبقى منها، جزءاً من حياتها الطبيعية.

حسابات كثيرة في هذه المفاوضات تفتحها على كل الاحتمالات. أعقد هذه الحسابات هي المتعلقة بالحكومة الإسرائيلية والقيادات الأمنية. من الواضح أن هناك انقساماً حاداً في الدولة العبرية حول كيفية التعاطي مع الصفقة المفترضة. انقسام إسرائيلي ثلاثي الأبعاد، الأول مؤيد للصفقة يقوده وزير الحرب بيني غانتس على خلفية الحاجة إلى الإفراج عن الأسرى الموجودين في قطاع غزة، حتى لو أدى ذلك إلى وقف القتال لفترة وإطلاق مئات الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، الأمر الذي يعارضه التيار اليميني المتشدد في الحكومة، ممثلاً بإيتمار بن غفير، ويتسلئيل سموتريتش الذي يهدد بتفكيك الائتلاف الحكومي، ما يعني اللجوء إلى انتخابات مبكرة، وهو ما لا يريده أحد في وقت الحرب.

التيار الثالث يمثله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي يسعى إلى صفقة لا تنتقك ما يسميها «الخطوط الحمراء»، أي فرض الشروط الإسرائيلية وتأمين الإفراج عن الأسرى، وهو ما يعقّد احتمال التوصل إلى اتفاق. شروط نتنياهو تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية هي: وقف الحرب، وانسحاب الجيش من القطاع، والإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين، إضافة إلى عدم وقف إطلاق النار لأكثر من شهر.

شروط كهذه لا تترك مجالاً للتفاؤل في عقد الصفقة، خصوصاً أنها تناقض ما تطلبه «حماس»، والتي تشهد أيضاً خلافات حول الصفقة. ففي حين يريد القادة الميدانيون إنهاء كاملاً للعدوان، يضغط المستوى السياسي في الحركة لإبداء بعض الليونة في الشروط، وهو ما أنتج، بحسب التسريبات، قبولاً من رئيس الحركة في غزة، يحيى السنوار، على وقف إطلاق النار لأسابيع، غير أن ما خرج من اجتماع حكومة الحرب الإسرائيلية، الخميس، أي شروط نتنياهو، يعيد الأمور إلى النقطة صفر.

لكن، وعلى رغم هذه المستجدات التي توحي بأن الصفقة في طريقها إلى الانهيار، تبقى هناك عوامل قد تعدل الوضع، أساسها الرغبة الأميركية في الوصول إلى وقف إطلاق النار، وهو ما سيحمله وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في جولته الخامسة في المنطقة منذ بداية الحرب، والتي تبدأ اليوم. حسابات كثيرة تحكم الرغبة الأميركية، في مقدمتها الانتخابات الرئاسية المرتقبة في الخريف المقبل، والتي يبدو أن وضع الرئيس الأميركي، جو بايدن، غير مريح فيها، والذي بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يزيده تعقيداً، خصوصاً في أوساط الشباب والجاليات العربية والمسلمة.

على هذا الأساس ستكون الأنظار متجهة إلى جولة بلينكن لتحديد مصير الصفقة. ويبدو أن الوزير الأميركي في جعبته مطالب محددة من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وبحسب المعطيات فإن المطالب الموجهة لإسرائيل هي الشروع في التفاوض على صفقة التبادل، وإنهاء الاجتياح البري لقطاع غزة، والسماح بدخول كميات كافية من مواد الإغاثة الإنسانية. والاستعداد لعملية سياسية إقليمية تقوم على حل دولتين. أما المطالب الموجهة إلى القيادة الفلسطينية فهي القيام بإصلاحات جدية، وتشكيل حكومة جديدة أكثر مهنية وتمثيلاً، وقادرة على إدارة قطاع غزة بعد الحرب، وأيضاً الاستعداد لعملية سياسية.

الأيام المقبلة ستكون حاسمة لصفقة التبادل، وأيضاً لتحديد مسار الحرب والأيام التي ستليها.

الحالة السودانية بين الانهزامية والواقعية السياسية

الوليد آدم مادبو

«كل قصيدة من قصائدي تدفن موتاكم ... «أنيز كولتز، العالم يمشي معي، ترجمة الخضر شودار»

توقظ كل صرخة من صرخات الحرب في السودان عرقاً ظننا أنه قد يبس واغتراه الموات، فالحرب لم تات مصادفة، بل كانت نتيجة انهيار منظومة قيمية وأخلاقية شملت جميع المؤسّسات السياسية والعسكرية والشرطية والدينية والطائفية، ومن ورثوا نظام الإنقاذ وجدوا الطريق مشيعاً تُعبّده الرشاوي ويقتنه شراء الذمم، فلم يكن هناك حائلٌ يمنعهم من الوصول إلى أهدافهم غير الثورة التي عملوا على تصفيتها بالتآمر مع «قادة الثورة» من المدنيين الذين تهافتوا يوما للقاء العسكر، قدّنوا لهم وضعهم القانوني في الوثيقة الدستورية، غضّوا الطرف عن جرائمهم التي شملت فضّ الاعتصام ورمي جثث الشهداء في النهر، الانقلاب على النظام السياسي العاجز واستبداله بنظام سياسي ينشد الديمقراطية، فلم يجد الفرقاء بدّا من محاولة الإفتئال حبكا لروايتي التمرد والفلول كي يتسنّى لأحدهما الاستفراد بالحكم.

تفضح حيثيات التفاوض في العواصم المختلفة كلا الفريقين، وتوضح أن دمار الوطن ومعاناة المواطن لم يكونا يوماً من ضمن اهتماماتهم، وأنهم ثلة واحدة متّحدة تُفرّقها المصالح وتجمعها الغنيمة. لن يتعافى هذا البلد إلّا بالتخلص من اللجنة الأمنية لعمر البشير التي دأبت على استثارة النعرات العنصرية والقبلية، واستشاطت في نشر العداوة والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد مستخدمة البنادق الماجورة والنفوس المأفونة.

كانت القوة القديمة متحفزة للتخلص من قوات الدعم السريع التي استخدمتها لخدمة أغراضها الخبيثة فترة، فاستنفك قائده الاستمرار في دور «البندقجي» (يقاتل ببندقيته نيابة عن آخرين)، بعد أن توفر له المال والرجال، وبعد أن أعدّت وهُيئت له المعينات الخارجية، فارّاد أن يختطّ لنفسه دربا يُخرجه من الوصاية المحلية، ويجعله سيّد نفسه المرهونة طواعية ومن دون تبعية للوصاية الإقليمية والدولية. كان من الطبيعي لقائد «الدعم السريع» أن يستهين بالمجتمعيّ، السياسي والمدني، حتى بالعسكري، إذ رأى الجميع متماهين مع طموحاته ولاهثين وراء ثرواته، فلم يتوان لحظة عن المحاولة لابتلاع الدولة، وهنا حدث الشرخ الذي تغفل عنه «رواية الفلول» التي لا تصمد وهلة أمام الواقع المبدانية التي عاشها كل الناس ولم تُصبح بعد تاريخاً يُحكى.

إثر هذا الاتهام غير المثبت، علّقت الدول المانحة تمويلها الوكالة، معرّضة حياة ملايين المدنيين للخطر. والسؤال المطروح: إن كان أثرياء الحرب يخشون المجتمعات المدنية والحقوقية، فيعزفون عن تمويلها غير المشروط، فهل هم أيضاً عاجزون عن تمويل إغاثة الملهوف؟

(كاتب سوري في باريس)

> تتعرّض المنظمات الأهلية العربية، وخصوصاً التي تنشط في حقوق الإنسان، لضغوط كبرى

قُتل 130 منهم في أثناء العدوان، أعضاء في حركة حماس وشاركوا في أحداث 7 أكتوبر بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو اتهام يدخل في إطار استراتيجية إسرائيلية تسعى لمحاربتها والقضاء عليها بهدف تأكيد أسطورة غياب الإنسان الفلسطيني وليس تغييبه من الاحتلال والمذابح والتهجير. وانطلاقاً من نفي وجود مسألة لاجئين، تسعى العقيدة الصهيونية لإثبات قيام الدولة على أرض لا شعب فيها.

إثر هذا الاتهام غير المثبت، علّقت الدول المانحة تمويلها الوكالة، معرّضة حياة ملايين المدنيين للخطر. والسؤال المطروح: إن كان أثرياء الحرب يخشون المجتمعات المدنية والحقوقية، فيعزفون عن تمويلها غير المشروط، فهل هم أيضاً عاجزون عن تمويل إغاثة الملهوف؟

(كاتب سوري في باريس)

لعنة التمويل الغربي للمجتمع المدني العربي

سلام الكواكبي

بعد هجوم 7 أكتوبر الذي قامت به حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على منطقة غلاف غزّة، والدعم الغربي الحاشد والأعمى لدولة إسرائيل وهجومها الدموي الذي تلاه والمستمرّ، مخلّفاً عشرات الآلوف من الشهداء المدنيين، بدأت المنظمات الأهلية العربية، وخصوصاً التي تنشط في مجال حقوق الإنسان، تتعرّض لضغوط كبرى من الدول والمنظمات الغربية المانحة، وقد وصل بعضها إلى إيقاف تامّ لبرامج الدعم التي استفادت وتستفيد منها هذه المنظمات العربية منذ عشرات السنين، في ظل التضييق على أنشطتها محلياً، ومنعها من القيام بحملات تحسيس وجذب لرؤوس المال المحلية، وتبريراً لهذه المواقف العقابية من الجهات الغربية المانحة، راوحت الأسباب بين اتهام عاملين في هذه المنظمات بالمشاركة في نقل بعض الوقائع والأحداث الدموية من غزّة على الصفحات الشخصية في وسائل التواصل، أو توقيع المؤولين عنها على عرائض محلية أو إقليمية أو دولية، تدين العقاب الجماعي الهمجي الواقع بحقّ المدنيين الفلسطينيين، أو تجرؤها على وصف ما يحدث بأنه عملية إبادة جماعية، أو حتى إنها تشير إلى مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ 1948 عن كل ماسي المنطقة، أو إنها تصف النظام السياسي الإسرائيلي بنظام الفصل العنصري.

وبعد أن كانت المنظمات المدنية العربية، التي تمارس نشاطاتها، منذ انبثاقها، في ظروف صعبة للغاية، مرتبطة أساساً بتأمين المشهد العام والتضييق على الحريات، في ظلّ الأنظمة الحاكمة التي تتميّز بكرهها البنيوي دور المجتمع المدني، تُتهم ظلماً وبهتاناً من أسياد الاستبداد المحلي بالتبعية لجهات خارجية مُغرضة تُملي عليها شروطها وثقافتها وخطابها، صارت اليوم ضحية مزدوجة لمستبد داخلي وقامع خارجي يشترط خضوعها الكامل لخياراته السياسية ليستمر في دعمها. تعرّي هذه الأساليب خطاب حقوق الإنسان.

اليوم، بعد حصول ما حصل، هل سيحاول المجتمع المدني العربي البحث عن انبجاح الطرق للتنفّس بحرّاة وفاعلية ليكون قادراً على فرض أجندته الوطنية تجاه المانحين، مستخدماً الموقف الجماعي ووسائل الإعلام وفضح الأساليب الملتوية المستخدمة ضدّه، ومنها الموقف من القضايا الخارجية كالقضية الفلسطينية ودعم إسرائيل، بل وحتى الحروب نفسها، فليس بعيداً عن الذاكرة حجم الاحتجاجات الغربية الشعبية والرسمية ضد غزو العراق، والتي عمّت ساحات العواصم الغربية والعالمية حينها بما فيها أميركا وبريطانيا، وكانت حكومات غربية كثيرة ضد الحرب نفسها، ومع ذلك لم يحُل ذلك دون غزو العراق، والأمثلة كثيرة

> تعرّض المنظمات الأهلية العربية، وخصوصاً التي تنشط في حقوق الإنسان، لضغوط كبرى

على الجهات العربية والمؤسّسات السياسية المعنية بمعرفة توجهات الرأي العام الغربي وصناعته أن تقيس بنفسها هذه الآراء وتحللها وتبني عليها

الوجود الأميركي المعلن والمخفي في المنطقة

فاطمة ياسين

تمتلك الولايات المتحدة محطّة عسكرية تقطع الطريق الواصل بين العراق وسورية في منطقة التنف التي تحاذي أيضا الحدود الأردنية، والهدف المعلن هو المرابطة على مقربةٍ من الأماكن التي يُحتمل أن ينتعش فيها تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن ثمة أهداف أخرى تخص الوجود الإيراني في المنطقة، فمن شأن هذه المحطّة أن تجعل الانتقال بين العراق وسورية تحت نظر القوات الأميركية، ما قد يخفف انتقال السلاح إلى سورية من إيران عبر العراق، وتبيّن أن لهذه المحطّة نقطة إسناد ودعم أرضي داخل الأردن! وعلى بعد عشرة كيلومترات من الحدود المشتركة للدول الثلاث، والسيطرة على هذه الحدود مهم لمراقبة التحرّكات في كل الاتجاهات. يدلّ وجود نقطة الإسناد هذه على عمق الوجود الأميركي، رغم ما يُشاع عن رغبة الولايات المتحدة في مغادرة الشرق الأوسط. ففي هذه النقطة مراكز تدريب ويشغلها أكثر من 350 جنديا ينضمون إلى ثلاثة آلاف موجودين في الأردن و2500 في العراق، وألف آخرين في سورية. لا تبدو الولايات المتحدة قادرة على مغادرة المنطقة في ظل التوتر الذي لم يغادرها أبدا، ومع التصعيد أخيراً في غزّة، وإمكانية انتقال القتال إلى أماكن مجاورة، يصبح الوجود الأميركي أساسيا لتدعيم حركة الولايات المتحدة الدبلوماسية، وتثبيت مكانتها السياسية، حيث لا يكاد وزير الخارجية، بلينكن، يغادر المنطقة ليعود إليها مجدّدا.

تعرّضت نقطة الدعم غير الشهيرة إلى الهجوم الجوي الشهير بطائرة مسيّرة أودت بحياة ثلاثة جنود من الجانب الأميركي، يبدو أنه نُفذ بطريقة مدروسة خالفت أجهزة الرقابة المتطورة لتصل إلى هدفها بنجاح. لا تمرّر الولايات المتحدة هجماتٍ كهذه بسهولة، وعادة ما تحضّر ردودا مناسبة، وهي لم تُخفِ ذلك في ردّ كلّ سياسي أميركي أو معلق رسمي بتكرار الحرص على الردّ وفق عدة مستويات، والذي سيشمل أهدافا إيرانية في العراق وسورية.

ولن يشكّل الهجوم الأميركي بالرد تصعيدا كبيرا، خصوصاً مع الوجود الروسي في سورية، وقد سبق أن قصفت الولايات المتحدة أهدافا في سورية العراق، ونفّذت هجماتٍ واسعة، بمساعدة شركاء، على حلفاء إيران في اليمن، ومع ذلك استمرت محادثات الهدنة بين حماس وإسرائيل عبر وسطاء من دون أن تتأثر بذلك، ما يعكس رغبة حقيقية في عدم التصعيد. ورغم أن الهجوم أخيراً استهدف قاعدة غير معلنة وعلى أرض أردنية، وحقق إصابة مباشرة في الجانب الأميركي، إلا أنه يمكن أن يقرأ من باب تسجيل النقاط الذي دأب الطرف الإيراني عليه منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزّة، فقد كانت إيران حريصة في تأكيد عدم مسؤوليتها عن الحادث، وكرّرت ذلك عقب كل حادث مماثل، وأدرك الطرف الأميركي، الحريص على عدم توسيع الحرب، لعبة تسجيل النقاط، وجاء، تعليق الرئيس الأميركي، بايدن، بأنه سيردّ بالطريقة والوقت المناسبين من دون أن ينجر إلى صراع مفتوح في الشرق الأسط.

قدّمت الولايات المتحدة دعما غير محدود لإسرائيل، وكانت حاسمة في تمكينها من غزّة، وشكلت غطاءً دوليا لعمليّاتها في القطاع، فسارعت بأساطيلها البحرية إلى المرابطة بالقرب من الشواطئ الإسرائيلية منعا لأي تدخّل محتمل، لتسجّل وجوداً استثنائيا في الشرق الأوسط، بضم ما يقرب من سبعة آلاف جندي، وظهور نقطة البرج 22 التي قُتل فيها الجنود الأميركان، يمكن أن ينبئ عن وجود قواعد أخرى مخفية للولايات المتحدة في المنطقة، بما يعني أن الوجود الأميركي لا مفرّ منه تحتّمه العلاقة مع إسرائيل، وتفرضه سلوكيات إيران وحلفائها، وتوجيه ثوابت السياسة الأميركية، وأي حديث عن مغادرة أو ضعف اهتمام ليس جدّيا، بل قد يترسّخ الوجود الأميركي ويزداد بحسب متطلبات الصراع في غزّة أو ما قد يفتحه هذا الصراع من جبهات، وهو متوقّف على مدى اتساعها إقليميا ودوليا في الوقت ذاته.

كاريكاتير — طارق نجم

الحرب على «أونروا» تستهدف حقّ العودة

لميس أندوني

يرتقي قرار الولايات المتحدة، ومن تبعها من حلفائها، تعليق تقديم مساهماتهم المالية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إلى المشاركة المباشرة في حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في غزّة وتهجيرهم منها ومن الضفة الغربية المحتلة، فسلاح التجويع وسيلة لتحقيق الموت البطيء للضحية المنتقاة. عدا عن أنه ردة فعلٍ انتقامية ضد قرار محكمة العدل الدولية التي قبلت دعوى جنوب أفريقيا بارتكاب حرب إبادة في غزّة، كما أنه محاولة لعرقلة إلزام إسرائيل بالإجراءات التي تمنع حرب الإبادة من قتل وتدمير وتجويع. إذ لجأت إسرائيل وأميركا إلى إيجاد تُهم تعيد الأنظار إلى 7 أكتوبر بوصفها نقطة البداية، لشطب السياق القانوني والتاريخي الذي وضعته جنوب أفريقيا لمشروع استعماري استيطاني يهدف إلى إلغاء الشعب الفلسطيني.

لا يحكي كل ما تقدم من أهداف أميركية وإسرائيلية غير أخلاقية كل الرواية؛ فالعداء الأميركي لوكالة أونروا قديم، وخاصة منذ بداية سبعينيات القرن المنصرم، بعد ظهور فصائل المقاومة الفلسطينية، وبروز دور الوكالة ليس فقط بوصفها منظمّة وفرت سبل الحياة للفلسطينيين، بل بحكم إشرافها على المدارس ومعلميها، لتأخذ دوراً لم تتوقعه الأمم المتحدة أو الدول المموّلة، بالحفاظ على الهوية الفلسطينية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. أي إنّ فلسطيني المخيمات، وحتى من خارج المخيمات، لم يتعاملوا مع «أونروا» مؤسّسة خيرية تقيهم شرّ البرد والجوع، وإنما مؤسّسة تحافظ على صمودهم وبالتالي حقوقهم. ولم تنتبه الدول الغربية في السنوات الأولى لبداية تأسيس الوكالة الأممية إلى تمسّك الفلسطينيين بحقوقهم، وسعيهم إلى العلم والثقافة، فهم امتداد لمجتمع ما قبل النكبة الغني بالعلم والثقافة، ولم تتوقع الدول المموّلة أن دورها سيتجاوز أهداف تأسيسها.

نظرياً، كان من الطبيعي أن يكون دور وكالة انبثقت عن الأمم المتحدة الحفاظ على هوية اللاجئين الفلسطينيين، فميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأبرزها قرار الجمعية العمومية رقم 194 ينص على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين. لكن هذا لم يكن في حسابات الدول الغربية، وخصوصاً بعدما أصبحت الولايات المتحدة المتعهد الأول لإسرائيل والتزامها بتفوّقها العسكري، بما يعني ذلك من إنكار حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والمشروعة في بلادهم فلسطين.

قصة اللاجئين الفلسطينيين مع «أونروا» معقّدة، فلا يوجد لاجئ لم يلاحقه شعورٌ بالغضب من الذلّ الذي أحسّه خلال وقوفه في طوابير لاستلام كيسٍ من القمح أو السكر أو الرز. هي علاقة تُظهرُ رغبة الدول الغربية باستعمال «أونروا» أداة لتطويع اللاجئين الفلسطينيين مقابل رفض الفلسطيني ونضاله لأن تكون «أونروا» أداة تمكين لنشوء أجيال متعلّمة صامدة تنطلق إلى العلم، وتحافظ على حقّ الفلسطيني في تاريخه ووطنه، الحق الذي انتصر.

ما جدّ هو صمود المقاومة أمام الترسانة العسكرية الصهيونية، ونهوض شعبي عالمي ضد إسرائيل وتماديها في جرائمها أمام الملأ، وهو ما يُعرقل أهداف واشنطن الاستراتيجية بالوصول إلى تطبيع شامل، يعتمد على إقناع السعودية بالدخول فيه، وبالتالي، دمج إسرائيل في المنطقة تحت غطاء حلف أمني عربي بقيادة أميركا وإسرائيل. وعليه، أصبحت «أونروا» عائقاً لا بد من إزالته، فالخطة الأميركية تعني تصفية الحقوق الفلسطينية، ولذا ظلّت الولايات المتحدة تردّد دائماً اتهامات إسرائيل لـ«أونروا» تعليم مناهج «تحريضية»، أي تتحدّث عن الحق الفلسطيني، وتجمّد مستحقاتها. ولكن الأمور في هذه الحرب وصلت إلى مرحلة مختلفة من العداء، والتصميم على خنق موارد الشعب الفلسطيني، وتصميم أميركا على مشاركة إسرائيل في ابتزاز أهل غزّة، وإخضاعهم للخنوع، بعد أن دمّر الإسرائيلي غزّة وحولها إلى منطقة غير قابلة للعيش مدمّرة، لتحويلها إلى معسكرات اعتقال، و/ أو دفعهم إلى الهجرة القسرية تحت شعار «الهجرة الطوعية». ولذلك تأتي الحرب على «أونروا» في سياق الحرب على الشعب الفلسطيني، وتضع الأنظمة العربية مرّة أخرى وللمرة الألف، في قفص الاتهام، فهي تتفرّج وتناشد وتندّد، وإنْ لم يعد بعضها يستنكر حتى، بدلاً من التقدّم بعرض التعويض عما ينقص «أونروا» من إمكانات وتمويل. ليس الحفاظ على «أونروا» بديلاً لاستمرار النضال لتحرّر الشعب الفلسطيني، ويجب هنا ألا نسمح باستعمال «إنقاذ الأونروا» الضروري، كلاصق على جرح نازف، فيما تستمرّ حرب الإبادة ومخطّطاتُ تصفية الحقوق الفلسطينية. المطلوب أن نعرف أنّ الأنظمة يهمّها رضا واشنطن، وأن واجب الشعوب العربية الآن هو الضغط لوقف التطبيع، وقطع العلاقات مع دولة تمارس الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، فلا بديل عنهما.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

> ظلّت الولايات المتحدة تردّد دائماً اتهامات إسرائيل لـ«أونروا» تعليم مناهج «تحريضية»، أي تتحدّث عن الحق الفلسطيني

غزة تُسقط التابوهات والسيناريوهات والأقنعة

نضال منصور

اقترب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزّة من شهره الرابع، ولا تزال المقاومة صامدة، تقارع أعتى جيوش العالم، وأكثرها همجية. ورغم كل الدمار والقتل، فإن إرادة الشعب لم تُهزم، وكل الرهانات على التهجير خابت، وأهداف الحرب التي أعلنها رئيس وزراء إسرائيل، نتنياهو، ومن خلفه عصابته، لم تتحقق عسكرياً، أو سياسياً، فالمقاومة لم ترفع الرايات البيضاء استسلاماً، وصواريخ المقاومة لا تزال تطلق، وفشلت القوة العسكرية في تحرير الأسرى الإسرائيليين، أو العثور عليهم لتصنع انتصاراً ولو وهمياً.

المتغيرات التي يجب أن تُقرأ بعيداً عن ساحات الحرب ترصدها استطلاعات الرأي. شمل استطلاع المركز العربي عينة من 16 دولة عربية، وشارك به 16 ألف مستجيب، ونفذ من 12 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وحتى الخامس من يناير/ كانون الثاني الماضي، وأظهر أن 85% يتابعون الحرب، و97% يشعرون بضغط نفسي بسببها، والأهم أن 67% يرون أن هجوم «حماس» في 7 أكتوبر مقاومة مشروعة، ويراها 19% مقاومة مشروعة تخلّلتها أخطاء، وفقط 5% يعتقدون أنها عمل غير مشروع. وكان اعتقادٌ قد ساد في السنوات الماضية بأن القضية الفلسطينية لم تعد تشكّل اهتماماً عند الشارع، ولم تعد أولوية تحظى بالاهتمام، ولكن الحرب الإسرائيلية على غزّة كذّبته، فقد أصبحت فلسطين هي العنوان، ومركز الثقل السياسي، والإعلامي ليس في العالم العربي، وإنما في العالم. ويكشف الاستطلاع أن 92% يتضامنون مع فلسطين، و69% يتضامنون مع فلسطين وحماس، وفي الاتجاه نفسه، يرى 92% أن فلسطين قضية العرب.

تبدّدت كل مغانم قطار التطبيع منذ كامب ديفيد وما تبعها، من اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، وما سبقها «أوسلو» مع الفلسطينيين، وجديدها الاتفاقيات التي سمّيت «أبراهام»، وكان الرهان أن تعمّ، فالاعتراف بإسرائيل أصبح تابوهاً برأي 89% من الشارع العربي، وفقط 4% يوافقون على الاعتراف بإسرائيل.

الدول الغربية، وأميركا في مقدّمتها، أول الخاسرين بعد العدوان الإسرائيلي، فاستمرار الحرب برأي 50% سببها الدعم العسكري، والسياسي الأميركي، و59% بعد الحرب باتوا متأكّدين أنه لا يمكن إقامة سلام مع إسرائيل، والأكثرية المطلقة ترى أن مواقف أميركا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا سلبية، وسيئة جداً خلال العدوان، وحتى روسيا والصين فإن 42% يرونها أيضاً سيئة... ويطالب الشارع العربي حكوماته أولاً بإلغاء اتفاقيات التطبيع، وكل العلاقات مع إسرائيل، ويليها إدخال المساعدات من دون موافقة إسرائيل، وهو القرار الذي اتخذته القمّة العربية الإسلامية، وفشلت في تطبيقه، ثم استخدام سلاح النفط، وبعد ذلك إنشاء تحالف عالمي لمقاطعة إسرائيل، وأخيراً تقديم دعم عسكري.

عاين استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية المتغيّرات في غزّة والضفة الغربية، وأهم استخلاصاته اعتقاد الغالبية الفلسطينية بصحة قرار «حماس» في هجوم 7 أكتوبر، وأن إسرائيل لن تنجح في القضاء على المقاومة، وأن تأييد «حماس» تزايد بشكل لافت حتى في الضفة الغربية، وهبوط حاد في تأييد السلطة الفلسطينية، والمطالبة باستقالة الرئيس محمود عبّاس. والموقف المعاكس للسياق السياسي طوال العقود الماضية منذ «أوسلو» أن مؤيدي خيار الكفاح المسلح يتزايد، والقناعة أن حلّ الدولتين ليس جدّياً.

وفي لغة الأرقام، يعتقد 72% أن قرار حركة حماس بالهجوم كان صحيحاً، ويرى 95% أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب، ويجزم 89% أن «حماس» لم ترتكب جرائم حرب خلال هجومها، و70% واثقون أنها ستخرج منتصرة من الحرب، ويتوقع ثلثا المستجيبين للاستطلاع استمرار سيطرة «حماس» على غزّة.

ليس غريباً أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لم يعد يحظى بالرضا، فـ 85% ليسوا راضين عن حكمه، و7% فقط سينتخبونه لو أجريت انتخابات، وستُعطي الغالبية أصواتها للقائد في سجون الاحتلال مروان البرغوثي بنسبة 47%، وسيحظى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية بنسبة 43%. والمؤكد أن الحرب الإسرائيلية على غزّة ستطيح بالرئيس عبّاس الذي يُطالب 88% باستقالته، ويسود اعتقاد جازم في الكيان الصهيوني بأن نتنياهو، وقادة اليمين المتطرّف، سيخسرون أيضاً. الاستدلالات أن ما بعد الحرب ليس كما شاع قبلها، والنظريات، والسيناريوهات السياسية التي سادت، وأصبحت بديهياتٍ، لن تجد أقداماً لتمشي عليها، فحين تجد أن 63% يرون أن الكفاح المسلح الطريق إلى إنهاء الاحتلال، فالمؤكد أن الخريطة التي رسمتها الدول الاستعمارية وشركاؤها تصطدم بالحائط، والقراءة الأكثر جذرية للصراع تُثبت أن الأجيال الشابة في الغرب قبل الشرق أصبحت تُناصر الحقّ الفلسطيني، ومظلومية الاحتلال التي كان يبيعها لم تعد بضاعة تُشترى، ومحاكمة إسرائيل الدولة التي تقف فوق القانون أصبحت ممكنة، وملاحقة قادتها على جرائمهم لم تعد أمراً مستحيلاً، فغزّة بقصة صمودها، وتضحياتها غيّرت العالم، وأسقطت كل الأقنعة إلى الأبد.

(الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحافيين)

> الاستدلالات أن ما بعد الحرب ليس كما شاع قبلها، والنظريات، والسيناريوهات السياسية التي سادت، وأصبحت بديهياتٍ، لن تجد أقداماً لتمشي عليها

جوار روسيا وجوار الجزائر... اللُّعبة الجيوسياسية في الميزان

محمد سي بشير

ألغت السُّلطة الانتقالية في مالي اتّفاقية السلم والمصالحة، المبرمة في 2015، بوساطة جزائرية، على إثر تحالفات جديدة في المنطقة، انخرطت فيها بوركينا فاسو والنّيجر ومالي، استدعت فيها مليشيات فاغنر الرُّوسية، وقرّرت الخروج من المنظّمة الاقتصادية لغرب أفريقيا، وهذه، كلّها، قراراتٌ استراتيجية ليست في مصلحة الدولة الجارة، الجزائر، التي تدرك، في عقيدتها الاستراتيجية وسياستها الخارجية، أنّ السّاحل جوارها الجيوسياسي الذي دونه الخطوط الحمراء، بما لذلك من تداعياتٍ قد تعصف بالأمن القومي وتجعله على المحكّ، إزاء قضايا حيويّة، على غرار الهجرة غير الشّرعية، الإرهاب، انتشار الهشاشة والفشل، انتشار المناطق الرّمادية، التّدخُّلات الأجنبية في المنطقة وتحرُّكات فواعل غير الدّولة (مليشيات) على حدود الجزائر الجنوبية، أو قريبة منها. تنطلق المقالة من إدراكٍ يشكّل محور العقيدة الاستراتيجية والسّياسة الخارجيّة لأيّ بلد، مهما كانت قوته، وأياً كان موقعه في النّظام الدّولي، وتحاول أن تنظر في قرارات روسيا عندما أدركت أنّ جوارها الجيوسياسي جرى المساس به أو أنّ ثمّة سياساتٍ ما، من أميركا وحلف شمال الأطلسي والاتّحاد الأوروبي، قد تصل إلى المساس به، وكيف أنّ روسيا، نفسها، تتصرّف، في الجوار الجيوسياسي السّاحلي - المغاربي، بما لا يتّفق مع إدراكاتها هي بالنسبة إلى جوارها، وهو ما يستدعي تفكيراً جزائرياً في طبيعة الشّراكة الاستراتيجية التي يجب أن تكون بين روسيا وبينها، وما يستدعيه الموقف من إعادة تفكير (مراجعة) في الأسس التي تربط علاقاتنا مع هذه القوّة، من ناحية، وطبيعة الرُّدود التي على الجزائر تفعيلها حتّى لا تتفاقم الأمور وتذهب إلى غير ما نريده، في المنظورين، القريب والمتوسّط، من ناحية أخرى.

نعلم أنّ روسيا بوتين وضعت لنفسها، في خطّ استراتيجي مرتبط بمرجعيّة التّاريخ، عقيدة أمنية تخضع لثوابت أولها، على الإطلاق، ما باتت تُعرف بنظرية الجوار الجغرافي لروسيا، أي المناطق التي تدرك موسكو أنّها امتدادات لعمقها الجيوسياسي، وكل ما يقترب من درجة التّهديد، في ذلك الإدراك، عسكرياً كان/أمنياً/دفاعياً، أو غير ذلك، اقتصادياً أو اجتماعياً. انخرطت روسيا في اتّخاذ قراراتٍ في أربعة ملفّات كلها تتناقض مع مصالح الجزائر بما يثير أسئلة عن طبيعة الإدراك الرّوسي للشراكة الاستراتيجية وعدم ثباتها بشأن العقيدة الاستراتيجية الخاصّة بالجوار الجيوسياسي. يتعلّق الأمر بالنّسبة إلى الملفّات الأربعة بثلاثة مستويات: المغاربي (اللّيبي)، السّاحلي - الصّحراوي (الملفّان المالي والمشروع الغازي الممتد من نيجيريا إلى المتوسّط مروراً بالنّيجر ثمّ الجزائر)، الدّولي برفض ملف انضمام الجزائر إلى منظومة البريكس على الأقل بتصريحات وزير الخارجية الروسي، لافروف، التي أشارت إلى معايير ضمّ الأعضاء الجدد تأسيساً على الأمية الجيوسياسية والاقتصادية، بما يعني التّقليل من شأن الجزائر في هذين المستويين (لا نريد التوسُّع بمستوى آخر ومستوى القرن الأفريقي، حيث تعمل روسيا ضدّ الخيار الجزائري الذي يدعم الجنرال عبد الفتاح البرهان ضد قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي).

لروسيا كلّ الحقّ في اختيار ما تراه صالحاً لمصالحها، مع توضيح أنّ الملفّات الأربعة التّي تناقضت فيها مع الجزائر في جوارها الجيوسياسي (العمق الاستراتيجي المغاربي والسّاحلي - الصّحراوي للجزائر) لا يمكن أن تبقى على طبيعة العلاقات التي يصفها المختصون الرّوس بأنّها شراكة استراتيجية مع الجزائر، حيث هناك «فاغنر»، مليشيات عسكرية روسية، تتحرّك ضدّ مصالح الجزائر مدعومة من موسكو في أكثر من بلد ساحلي، كما أنّ هناك دعماً روسياً لسلطات انتقالية في أكثر من بلد ساحلي، بدأت باتّخاذ قرارات بشأن خيارات في تناقض تامّ مع المصالح الجزائرية في جوارها الجيوسياسي.

هناك مستوى آخر، بالنسبة إلى الجزائر في تأكيد إدراكها جوارها الجيوسياسي وتفعيله ليكون خطًا أحمر دونه الخصومة والقطيعة، وهو التعامل مع ذلك الجوار بمثل التّعامل الرّوسي كما أسلفنا، مع البقاء في دائرة الثّوابت الجزائرية التي تتمحور حول عدم التّدخُّل في شؤون الدُّول، الارتكاز على ثلاثية الأمن والسّلم والتنمية، وصولًا إلى الاستمرار في تفعيل دور الوساطة لإدارة أزمات الجوار الجيوسياسي وصراعاته، ولهذا لم تتعامل الجزائر بتشنّج مع قرار باماكو (لم تستدع السفير ولم تقطع العلاقات) إلغاء اتّفاق السّلم والمصالحة، لأنّها أطلقت، بعد ذلك، حواراً داخلياً مع الفاعلين المنخرطين أنفسهم في اتفاق الجزائر، حتّى مع اعتبار أنّ بعضهم منهم صُنّف في خانة المنظّمات الإرهابية، حتّى مع التحرك العسكري أخيراً، بمساعدة فاغنر، للسّيطرة على شمال مالي. ما يهمُّنا هنا، تأكيد العقيدة الاستراتيجية الجزائرية بشأن الجوار الجيوسياسي الذي يجب أن يبقى يُدار بكفاءة على المستوى الثّنائي، مع الفرقاء في المنطقة السّاحلية - الصّحراوية، وعلى المستويين، الدولي والإقليمي بالتّواصل المستمر لإعلام الجميع بما تريده الجزائر، مصالحها والخطوط الحمراء وقد يكون ذلك، أيضاً، من خلال تأكيد طبيعة مضامين الشّراكة الاستراتيجية التي يجب أن تشير، في أولويّاتها، إلى وحدة الإدراك للتّهديدات، وأنّ التعامل مع الجوار الجيوسياسي عقيدة واحدة بمقاربة متطابقة لكل الأطراف، على غرار ما أشرنا إليه بشأن الجوار الجيوسياسي لكلّ من الجزائر وروسيا في جوارهما الجغرافي المباشر.

تلك هي الكفاءة التي على الجزائر إبرازها في إدارة الملفات في الجوار الجيوسياسي، وعلى روسيا التي وقفت في تناقض مع مصالح البلاد في الملفّات الأربعة المذكورة أن تعود إلى الإدراك الذي يخدم مصالحها في التنافسية الشّديدة في المنطقة وفي القارّة الأفريقية، عموماً، حيث إنّ التكامل في تلك المصالح أفضل من الظُّهور بمظهر من يريد تحيُّن فرص الاستيلاء على معادن السّاحل وخيراته، تمامًا مثل ما كان يقوم به الاستعمار الغربي الذي تقول موسكو إنها في تناقض تام مع ممارساته التّاريخية.

يمكن لروسيا، ارتكازًا على المصالح الجزائرية في جوارها الجيوسياسي، أن تتكامل مع مصالح الجزائر، بحيث إنها ستكون محققة لمكاسب على المستوى الطاقوي بمرجعية القدرات الجزائرية الطاقوية وقدرتها على تجسيد الخط الغازي من نيجيريا إلى المتوسّط، كذلك يمكنها أن تكون في خطّ واحد في العمق الجزائري الجيوسياسي، منطقة الساحل، حيث للجزائر قدرات لإدارة السلم والوساطة لتجسيد الاستقرار مع تفعيل لعبة التنافسية الدولية بما يخدم الشراكة الجزائرية الروسية. هذه هي الكفاءة وهذه النجاعة ومن دونهما ما تنبّأت به الجزائر من تحوّل الهشاشة في الساحل إلى فشل، وتداعيات ذلك على التهديدات، التقليدية وغير التقليدية.

(أستاذ جامعي جزائري)

> للجزائر قدرات لإدارة السلم والوساطة لتجسيد الاستقرار مع تفعيل لعبة التنافسية الدولية بما يخدم الشراكة الجزائرية الروسية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads